مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة أهم الأحداث
السياسية في العالم الإسلامي وتحليلها

آفاق الاتفاق النووي الإيراني
في ربيع عام ٢٠١٥م

- مقدمة
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإبرام الصفقات
- صنع القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- البرنامج النووي الإيراني: لمحة موجزة
- عام ٢٠٠٣م: ظهور الأزمات
- الحملة الرئاسية النووية
- جولة مفاوضات (٢٠١٣-٢٠١٥م) ليست إحياءً لجولة عام ٢٠٠٣م
- اتفاق لوزان: هل من نهاية في الأفق؟
- وجهات النظر في الأوساط السياسية الإيرانية: من الدعم إلى الرفض
- الخاتمة

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية :
١٤٣٦/٢٨٦٧
ردمد: ٦٩٦٤-١٦٥٨

مسح عام للمواقع المتعلقة بالأنشطة النووية الإيرانية

منشآت إيران النووية

مرافق معالجة/ تخصيب اليورانيوم

النـــوع	الرقـم	المـوقـــع	مـلاحظـــات
مناطق تعدين اليورانيوم	٢	منطقة يزد: • ساغند (١٠٠٠ طن من خام اليورانيوم المنخفض الدرجة/ في السنة، المنطقة الجنوبية (بالقرب من بندر عباس في خليج عمان). • منجم غاشين (٢١ طناً/ في السنة).	موقع (معامل) إنتاج الكعكة الصفراء: • غارشين(٢١ طناً/السعة الإنتاجية في السنة). • أردكان (محافظة يزد) (٥٠ طناً/ السعة الإنتاجية في السنة).
مرافق الأبحاث	٦	في/ وحول طهران: • جرجان • جبر هاجان • بارشين (موقع عسكري) • رمسار • معلم كلايه (موقع متشبوه) • بوناب (أبحاث نووية).	أبدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقها وشكوكها الفعلية بشأن الأنشطة في منشأة بارشين.
محطة الماء الثقيل	١	أراك (خونداب) • محطة لإنتاج الماء الثقيل، وموقع مفاعل.	• يمكن استخدام البلوتونيوم المستخرج من الوقود المستنفد لصنع الأسلحة النووية. • ليس خاضعاً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية، ولا لتفتيشها.
مفاعل الماء الخفيف	١	بوشهر: محطة للطاقة النووية في الجزء الشمالي من ساحل الخليج العربي	يعمل منذ عام ٢٠١١م
موقع معالجة اليورانيوم	٤	• منشأة أصفهان لتحويل اليورانيوم، مركز تكنولوجيا نووية، منشأة لتحويل اليورانيوم، محطة لإنتاج الوقود. • دارخون (بالقرب من الحدود مع العراق). • عسكر أباد.	• عسكر أباد: غطاء لمحطة تجريبية إلى عام ٢٠٠٣م عندما نقلت إيران بعض المعدات واليورانيوم الطبيعي إلى كاراج. وقد أبدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقها وشكوكها الفعلية بشأن الأغراض الحقيقية لهذا الموقع. • كاراج: مركز زراعي وطبي، لكن يُعتقد أنه يحوي مخلفات نووية ومعدات تخصيب تعمل بأشعة الليزر.
موقع تخصيب اليورانيوم	٢	• محطة نطنز لتخصيب الوقود (منذ عام ٢٠٠٧م). • فوردو (قم).	• يؤكّد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر عام ٢٠١٤م أن محطة نطنز تنتج يورانيوم منخفض التخصيب، وأنها قادرة على إنتاج مستويات تخصيب أعلى. • كانت الخطط الأولية لمحطة فوردو إنتاج يورانيوم مخصّب بنسبة ٢٠%، لكن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادرة عام ٢٠١٤م أشارت إلى أن التخصيب بلغ مستويات ٥%.

مقدمة

خرج الوفد الإيراني ووفد مجموعة دول الـ(٥+١) في الثالث من إبريل عام ٢٠١٥م بعد جولة من المفاوضات المضنية في لوزان بسويسرا للإعلان عن ديباجة الاتفاق الرئيس الأول حول البرنامج النووي الإيراني منذ إعلان طهران، الصادر عن البرازيل وتركيا وإيران عام ٢٠١٠م، الذي يعدّ ملغًى الآن. وإذا وُضعت اللمسات الأخيرة على تلك الاتفاقية، ودخلت حيّز التنفيذ بعد ٣٠ يونيو عام ٢٠١٥م، فمن المحتمل أن يُسدل الستار على المواجهة الدبلوماسية بين إيران والغرب بشأن برنامج إيران النووي، الذي تعمل عليه منذ عام ٢٠٠٣م عندما كشف مراقبون دوليون عن إنشائها محطةً نوويةً غير معلنة في نطنز.

ويمهّد إعلان لوزان الطريق للتسوية، والوصول إلى حلّ وسط من شأنه أن يمكّن الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الحصول على برنامج نووي متكامل مستوف للشروط ومكشوف في المستقبل القريب. وسيضع الإعلان أيضاً -وفقاً للتفاصيل التي قدّمتها وزارة الخارجية الأمريكية- قيوداً كبيرةً على مدى قدرة إيران على تطوير برنامجها النووي لأغراض عسكرية. وقد أشادت عدة شخصيات من مختلف ألوان الطيف السياسي الإيراني بإعلان لوزان بكلّ صراحة، بوصفه إنجازاً كبيراً، باستثناء المرشد الأعلى علي خامنئي. وأصبح هذا الإعلان، والاتفاق النهائي المنبثق عنه، يُفهمان على نحو أفضل من خلال منظور تاريخي أوسع فيما يتعلّق بموقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ربما عندما اضطرّت إلى تقليص أهدافها وأنشطتها لأسباب قاهرة. وبالعودة إلى بعض العناصر المنتقاة من المفاوضات الإيرانية الرئيسة مع العالم الخارجي، وبالنظر إلى أسلوب اتخاذ القرار في أحداث كبرى، فمن الممكن أن نستشفّ الملامح والسمات التي تمكّننا من استشراف ما يخبّئه المستقبل لبرنامج إيران النووي، وتأثيره في علاقات إيران مع الغرب والمنطقة المحيطة بها. ويقدّم هذا المقال لمحةً سريعةً عن صناعة القرار وعقد الاتفاقات في إيران في الماضي؛ من قبولها قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٨م، الذي أنهى الحرب مع العراق، إلى الاتفاقات النووية خلال العقد الماضي؛ بهدف توفير السياق واستعراض الأسباب التي مهّدت لاتخاذ القرار الذي أدى إلى إعلان لوزان.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإبرام الصفقات

على مدى معظم العقود الثلاثة والنصف من وجودها، كان على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تخوض غمار علاقات مضطربة مع العالم الخارجي تنتهي غالباً إلى أزمات، من أبرزها اندلاع الحرب ضد العراق في سبتمبر عام ١٩٨٠م، التي أدّت إلى مزيدٍ من العزلة للنظام الإيراني الذي يعاني العزلة أصلاً، والذي كان لا يزال يحاول التوصّل إلى تفاهم فيما يتعلّق بأزمة رهائن السفارة الأمريكية. وكانت الحرب ضد العراق البعثي، وهو نظام كان يطمح إلى فرض نفسه بوصفه يجسّد النسخة الجديدة من (القادسية)، وهي المعركة التي هزم فيها الفاتحون العرب جيش الإمبراطورية الفارسية، ودخلوا إيران عام ٦٣٦م. وبعد صدّ الهجوم العراقي الأول أمضت إيران معظم سنوات الحرب وهي تحاول احتلال العراق، وحرصت من خلال جهودها الدبلوماسية على ضمان الحصول على اعتراف دولي بأن الصراع بدأ بسبب غزو جيش صدام. وأشارت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال تأكيدها هذه الحقيقة، إلى أن مبدأ العدالة لديها، ورؤيتها الأخلاقية الخاصة، تعكسان الملامح الرئيسة لموقفها وسلوكها تجاه العالم الخارجي، خصوصاً الغرب. وفي الوقت ذاته، أيّد آلاف المواطنين العاديين -إلى حدٍّ كبير- جهود إيران الحربية نتيجة تشرّبهم فكرة الثورة بشكل منقطع النظير، فتطوعوا للقيام بهجمات انتحارية باركها آية الله الخميني المرشد الأعلى والقائد العام للجيش.

إن استخدام العراقيين الأسلحة الكيميائية، التي زوّدهم بها الغرب، دليل على أن الدول المحايدة رسمياً؛ مثل: فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، كانوا يدعمون المجهود الحربي العراقي بصورة أكبر بكثير مما قدّموه لإيران، الذي تمثّل في مساعدات قليلة، ولم تكن تأتي إلا مجزأةً شيئاً فشيئاً في أحسن الأحوال، وهو ما ولّد شعوراً قوياً بالظلم لدى ذلك الجيل المتحمّس من أنصار الخميني، الذين تقاطروا أفواجاً إلى جبهات الحرب خلال تلك السنوات. أما العناصر التي ظلّت على قيد الحياة من جيل الشباب، فقد شكّلت حجر أساس النخبة السياسية في العقود المقبلة. وكما يتّضح من الدراسة المطوّلة التي قام بها الرئيس الحالي حسن روحاني عام ٢٠١٢م، والتي تغطّي المفاوضات النووية في المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، فقد ترك موقف الأمم المتحدة تجاه إيران في الثمانينيات انطباعاً وشعوراً راسخاً من انعدام الثقة لدى القيادة العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية في قدرة تلك المنظمة على التصرّف بحيادية، أو بما فيه مصلحة إيران، وأنها لم تسخّر إمكاناتها وقدراتها للقيام بدور إيجابي لإنهاء الأزمة النووية في الألفية الجديدة.

كانت إيران إلى عام ١٩٨٧م متمسكةً برفضها كثيراً من المبادرات التي قدّمها مجموعة من الوسطاء الدوليين، بدءاً من خافيير بيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، مروراً بعدد من الشخصيات من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، كانت تسعى إلى تحقيق وقف إطلاق النار بين الجانبين. كما تمسّكت إيران بشدة باستخدام الشعارات القديمة؛ مثل: (الحرب.. الحرب حتى النصر)، و(الطريق إلى القدس يمرّ عبر النجف وكربلاء)، لكن زيادة حجم الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، الذي بلغ ذروته مع إسقاط طائرة إيرباص مدنية تابعة للخطوط الجوية الإيرانية بين بندر عباس ودبي في يوليو عام ١٩٨٨م، والهجمات الأمريكية المتزايدة على السفن الإيرانية والمنشآت البحرية في الخليج، اضطرّا القيادة الإيرانية إلى العودة والتشبّث بالمعتقدات الأيديولوجية التي كانت تدفع باتجاه استمرار الصراع، وتسوّغ أسبابه. وتضمّنت رسالة سرّية وُجِّهت إلى الخميني والنخبة السياسية الإيرانية في يونيو عام ١٩٨٨م، وقام بنشرها لاحقاً هاشمي رفسنجاني؛ إحدى الشخصيات السياسية المحنّكة في الدولة عام ٢٠٠٦م، قائمةً بمواطن الضعف والعيوب الواضحة في إمدادات القوات المسلحة، بما في ذلك عدم القدرة على تأمين أسلحة متطورة، مثل الرؤوس الحربية النووية، وتدهور الروح المعنوية في صفوف القوات المسلحة، وهي الأسباب التي حَدَت بإيران إلى قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، ووقف الحرب، على الرغم من قناعة إيران التامة بأن مسؤولية إشعال فتيل النزاع تقع

على العراق. وبذلك فقد نجحت القيادة الإيرانية في إقناع الخميني بأن استمرار الصراع قد يضع استقرار البلد تحت الضغط، وقد يهدّد وجود النظام السياسي، وهو خطر أفتى الخميني في يناير عام ١٩٨٩م بأن منع وقوعه أوجب من بعض أركان الإسلام وأهمّ؛ مثل: صيام شهر رمضان، أو أداء فريضة الحج.

انتقلت إيران بقبولها القرار رقم ٥٩٨ من موقفها الأيديولوجي الجوهري إلى موقف آخر يرتكز على ضرورة الحفاظ على نظام الدولة، وضمان استمراريته، من خلال وضع حدّ للصراع المضني الذي لن يصل بها إلا إلى طريق مسدود. هذه الآثار الموجعة كانت واضحةً في أصعب خطاب ألقاه الخميني في أحلك مراحل حياته السياسية الطويلة، الذي أعلن فيه على الملأ أنه على الرغم من قبوله قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨، الذي كان أقرب ما يكون إلى تجرّع كأس من السم، إلا أنه في النهاية يؤيّد هذا القرار؛ لذلك فالأمر غير قابل لمزيدٍ من النقاش. وأكّد خطاب الخميني أيضاً ميزةً مهمةً أخرى من ميزات قبول الجمهورية الإسلامية الإيرانية تلك الشروط المرهقة، والتوصّل إلى اتفاق دبلوماسي مع المجتمع الدولي، وهي حاجة السلطة السياسية والدينية العليا إلى رمي ثقلها الكامل وراء أيّ مشروع كبير مع أطراف خارجية؛ فعندئذٍ فقط يمكن النظر في اتفاق يعدّ نهائياً وملزماً. ومع أن إيران لم توقّع على معاهدة سلام رسمية مع العراق إلا أنها لم تنتهك قط جوهر قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ ومتطلباته؛ لأن ذلك كان يعني بالفعل انتهاكاً لقرارات الخميني نفسه في هذا الصدد. الأهم من ذلك أن اتفاق طهران المشروط بين إيران والدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة)، الذي تم التوقيع عليه عام ٢٠٠٣م، كان مجرداً من إقرار آية الله خامنئي -المرشد الأعلى حينها- مقارنةً بقبول الخميني القرار رقم ٥٩٨، وهو وضع أفضى إلى انهيار الاتفاق، واستئناف إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم في صيف عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من موافقة خامنئي الصريحة لدفع عجلة التفاوض النووي التي تجري الآن، والتي بدأت في سبتمبر عام ٢٠١٣م، إلا أنها -كما سنوضّح أدناه- ضرب من المراوغة، ومع ذلك فهي ضرورية لإبرام الصفقة.

❖❖❖

صنع القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تمتلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بوصفها دولةً معقدةً ومركبةً بشكل مفرط، نظاماً متعدد الطبقات لصنع القرار؛ فعلى الرغم من الاتجاه العام في وسائل الإعلام والدوائر السياسية على حدٍّ سواء، التي تحاول أن ترسم صورة النظام الإيراني على أنه نظام يهيمن فيه المرشد الأعلى، ويمسك بكيانه السياسي برمّته بقبضة من حديد، إلا أن هناك أدلةً كثيرةً تشير إلى أن القرارات السياسية، حتى على أعلى المستويات، يتم اتخاذها من خلال عملية مساومة وصدامات بين أطراف متنوعة من الفصائل والجماعات تسعى إلى تحقيق نوع من المواءمة بين آرائها ورؤية القائد. صحيح أن رأي المرشد الأعلى -الخميني في الثمانينيات، وخامنئي منذ عام ١٩٨٩م- هو المعوّل عليه في نهاية المطاف فيما يتعلق باتخاذ القرارات النهائية بشأن المسائل الملحّة في الدولة، وأن رأيه يعدّ حكماً نهائياً وملزماً في مثل تلك المسائل، إلا أن صدور رأي على هذا المستوى يعدّ مسألةً معقدةً؛ إذ يقتضي مشاركة مجموعة متنوعة من أجهزة الدولة والأفراد؛ لذا يمكن أن يستغرق سنوات كي ينضج ويتبلور تماماً. ويفسّر هذا الإطار الواسع الأسلوب الديناميكي نسبياً الذي اتّخذه القائد في قضايا مثل: إدارة الصراع ضد العراق، والعلاقات مع الدول المجاورة، مثل المملكة العربية السعودية، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت لحظات من التصلّب والجمود، وأخرى من ذوبان الجليد، وأحياناً التطلّع إلى الانفراج. ومنذ التعديل الدستوري الذي تمّ عام ١٩٨٩م، عُهد إلى المجلس الأعلى للأمن

القومي الإيراني تقديم المشورة إلى المرشد الأعلى بشأن التعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالأمن القومي، ومعالجتها على المستويين المحلي والدولي. وقد وُضع هذا المجلس في الطليعة للتصدي للتحديات المحلية؛ مثل: أعمال الشغب التي اندلعت بسبب نقص الغذاء في التسعينيات، وأعمال الشغب الطلابية في المدة (١٩٩٩- ٢٠٠٣م)، والقضايا السياسية الخارجية الرئيسة أيضاً؛ كمستوى التدخّل في الحرب بين العراق والكويت عام ١٩٩١م، والموقف تجاه غزو أفغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣م على التوالي.

وقد ترأست الشخصيات ذات الخلفية الأمنية العسكرية المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في معظم مرحلة ما بعد الخميني؛ فقد شغل حسن روحاني، الذي ترأس المجلس في المدة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥م، منصب البديل الجاهز لهاشمي رفسنجاني؛ القائد العام الفعلي للجيش خلال المدة التي شهدت نهاية الصراع ضد العراق. وخلفه في هذا المنصب علي لاريجاني، الذي أمضى مدةً في العمل مع الحرس الثوري الإيراني في الثمانينيات، وكانت تربطه علاقات وثيقة مع قيادة الحرس الثوري. كما ترأس المجلس -قبل الأمين العام الحالي علي شمخاني- سعيد جليلي وزير البحرية والدفاع في عهد خاتمي، وهو شخصية (مدنية) تقريباً، والعضو الرفيع المستوى منذ زمن طويل في وزارة الخارجية. ويُصادق عادةً المرشد الأعلى -وفقاً للدستور- بصورة غير رسمية على ترشيح أمين عام للمجلس، ثم يقوم الرئيس بدوره بترشيح الأمين العام الذي وقع عليه الاختيار. كما يرشّح المرشد الأعلى أيضاً ممثّلاً شخصياً له أو أكثر يتم تعيينهم في المجلس نفسه. وقد تزامن تولّي عدة شخصيات منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني مع توجّهات ومواقف متفاوتة جداً لخامنئي وشخصيات حكومية أخرى بشأن النهج الذي ينبغي اتّباعه بشأن القضية النووية. وقد قام روحاني -المعتدل نسبياً، الذي يظهر نفسه على أنه يؤمن بمبدأ: التعامل أو التعايش مع الغرب- بتشكيل فريق يتألف من الدبلوماسيين والمفاوضين الأكثر كفاءةً الموجودين حالياً داخل المجلس والكيانات الأخرى، مثل وزيري النفط والخارجية، وحصل على تنازلات جزئية من الغرب في نهاية عام ٢٠٠٣م وبداية عام ٢٠٠٤م عندما تمّ إبرام اتفاقيات مؤقتة في باريس وطهران لوقف تخصيب اليورانيوم في إيران. وأدّت الهزات الناجمة عن صدمة فوز محمود أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥م إلى ظهور علي لاريجاني، الذي كان يحمل رؤيةً قاتمةً تجاه الغرب، وعاد بالمفاوضات إلى المربع الأول؛ فضغط لاستئناف أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم في نطنز وأصفهان، وهي القضية التي كان كلّ من روحاني وخاتمي قد قرّرا في اللحظات الأخيرة من ولايتهما في صيف عام ٢٠٠٥م إرجاء البتّ فيها إلى مرحلة لاحقة. وبدا لاريجاني حينها أكثر استعداداً لعقد صفقة مع خافيير سولانا منسّق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، لكن أدّت استقالة لاريجاني المفاجئة في سبتمبر عام ٢٠٠٧م (التي يُقال: إنها كانت بسبب منع الرئيس أحمدي نجاد له من حضور الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ إذ كان من المنتظر أن يوقّع اتفاقاً مبدئياً مع سولانا)، إلى تحويل مهامّ الملف النووي ومسؤولياته إلى الرئيس ومساعده المقرّب سعيد جليلي، الذي أشرف على زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي التي تشغّلها إيران بشكل ضخم، والتي تصل الآن إلى الآلاف، ورفع مستوى التخصيب، الذي وصل إلى ١٩,٥٪. وقد انتقد علي أكبر ولايتي -المرشّح الرئاسي، وأحد كبار مستشاري خامنئي- موقف جليلي المتصلّب في عدة جولات من المحادثات التي عُقدت خلال مدة تولّيه مهام الملف النووي؛ فقد أشار ولايتي -في مناظرة رئاسية متلفزة- إلى أن جليلي أخطأ في التفاوض مع مجموعة دول الـ(٥+١)؛ بسبب خوضه في (الأطر الفلسفية) كأنه يستغلّ المناسبة لتقديم (دروس أخلاقية)، بدلاً من الانخراط في الدبلوماسية. وتعكس حظوة ولايتي لدى خامنئي، وقربه منه على مدى عقود؛ إذ كان رئيس الوزراء المفضّل لديه طوال حقبة الثمانينيات، واستمراره مستشاراً خاصاً له في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٩٧م بعد قضائه ١٦ عاماً في منصب وزير الخارجية، مدى اختلاف الآراء وتباينها داخل الأوساط الضيقة من المستشارين والهيئات الحكومية بعد عام ٢٠٠٧م.

❖❖❖

البرنامج النووي الإيراني: لمحة موجزة

من الضروري لوضع إعلان لوزان ضمن إطار السياسة الإيرانية تقديم لمحة موجزة عن البرنامج النووي الإيراني في حقبة ما بعد الثورة (منذ عام ١٩٧٩م إلى الوقت الحاضر).

بدأ البرنامج النووي الإيراني خلال العقد الأخير من حكم الشاه، لكن رفضه الثوار، الذين كانوا حريصين خلال المراحل الأخيرة من النظام القديم، وفي أعقاب انهياره مباشرةً في ١١ فبراير عام ١٩٧٩م، على إجهاض عدد من المشروعات التي بدأها النظام السياسي القديم. وفي دراسة تحليلية مفصّلة للبرنامج النووي الإيراني، ذكر الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني، الذي قاد فريق المفاوضات النووية في المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، أنه عرف البرنامج النووي للوهلة الأولى من وفد من الطلبة الإيرانيين الذين كانوا يدرسون كي يحصلوا على شهادات تقنية من جامعات أوروبية خلال زيارته نوفل لوشاتو، وهي قرية خارج باريس أقام بها الخميني في المدة الأخيرة من منفاه. وقد وصف هؤلاء الطلاب البرنامج النووي للشاه بأنه (خيانة عظمى)؛ لأنه ضرب من الاعتماد القسري على الغرب، وطالبوا بشدة بضرورة تحويل المفاعل الوحيد في البلاد، الذي بنته آنذاك شركات ألمانية غربية في بوشهر، إلى محطة عادية لإنتاج الكهرباء.

وكانت الحكومات الإيرانية بمختلف توجّهاتها تفكّر ملياً في إعادة بناء البرنامج النووي وتأهيله، لكنها توقّفت عن تنفيذه عدة سنوات؛ إذ كانت هناك معارضة أيديولوجية تقف في نهاية المطاف حائلاً دون تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن ظروف الصراع مع العراق ومقتضياته، (الذي كان مصدر قلق كبير؛ لأن معظم المواقع التي شملتها الدراسات الخاصة بالمنشآت النووية، والتي قام بها المقاولون الأجانب قبل عام ١٩٧٩م، كانت تقع ضمن نطاق مرمى الطائرات الحربية العراقية). وقد بدأ التفكير في إعادة العمل في بناء البرنامج النووي بشكل جادّ خلال مدة رئاسة هاشمي رفسنجاني، التي بدأت عام ١٩٨٩م، وراجت عدة آراء حول قرار المضيّ قدماً، وتنفيذ الخطط المرسومة أصلاً منذ عهد الشاه، وعلى رأسها خطة طموح لإعادة بناء هذا المشروع الوطني، الذي أطلق عليه اسم (سازندگي/ البناء). وكان رفسنجاني ومعاونوه المقرّبون حريصين على التوقيع على المشروعات البحثية التي من شأنها تعزيز المكانة العلمية للبلاد، وتحقيق تقدّم ملموس في هذا الاتجاه. كما شهد الربع الأخير من الثمانينيات انقطاعاً مزمناً ومتكرّراً في الكهرباء في جميع أنحاء البلاد، وضربت فكرة تحقيق حلّ دائم لتلك المشكلة على وتر حسّاس لدى المجتمع الذي سأم من هذا الوضع. وعدّد روحاني، الذي أصبح رئيساً للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، الذي كان قد تأسّس حديثاً عام ١٩٨٩م، وكان من المساعدين المقرّبين لدى رفسنجاني منذ أوائل الثمانينيات، الأسباب التي تسوّغ التفكير مجدّداً بشكل جادّ في الاعتماد على الطاقة النووية كما يأتي:

- طول (مدة صلاحية) هذا النوع من الطاقة، وندرة الملوثات البيئية المنبعثة منها، التي لا تكاد تُذكر مقارنةً مع انبعاثات الطاقة المنتجة من طريق الوقود الأحفوري.
- التوقعات التي تشير إلى انخفاض حادّ في موارد النفط القومية في العقود المقبلة.
- استخدام الدول (المتقدمة) الطاقة النووية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.
- الرغبة الجامحة في الشروع في مواجهة تحدّي تحقيق الاكتفاء الذاتي الناجمة عن عدم رغبة الدول الغربية في توفير تكنولوجيا المفاعلات النووية لإيران.
- الضربة التي ستطول الهيبة القومية بسبب النفقات الضخمة التي صُرفت على مفاعل بوشهر إلى الآن لو لم يُستكمل.
- الرغبة في تجاوز مرحلة الاعتماد الاقتصادي الكبير على الوقود الأحفوري إلى الآن.

وبعد استحسان مجلس وزراء رفسنجاني العودة إلى المسار السياسي منذ أوائل التسعينيات بدأ مشروع الطاقة النووية يظهر بوصفه واحداً من أبرز اهتماماته. وكانت القضية الأولى التي يجب التصدي لها هي إكمال بناء مفاعل بوشهر، الذي توقّف مقاولو ألمانيا الغربية عن العمل فيه في مستهلّ الثورة.

وكانت الحكومة الإيرانية حريصةً بشكل خاصّ على تأمين الدعم التقني الألماني، أو دعم أوروبا الغربية لاستكمال محطة بوشهر، لكن الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تنجح بسبب جمود العلاقات السياسية بين إيران وأوروبا الذي طال أمده. وبعد استبعاد مشاركة الصين؛ بسبب عدم قناعة الإيرانيين بكفاءة جمهورية الصين الشعبية وبراعتها في المجال الذري، وأنها لن تفي بتحقيق المطالب والاحتياجات الإيرانية، قرّرت حكومة رفسنجاني على مضضٍ التوقيع على اتفاق مع روسيا عام ١٩٩٤م لاستكمال محطة بوشهر. ومع ذلك، اصطدمت الصفقة بمعوّقات رئيسة أخّرت بدء تشغيل محطة بوشهر بشكل كامل إلى يومنا هذا؛ فعند معاينة المحطة أصرّ المقاولون الروس الجدد على إعادة بناء المفاعل من الصفر؛ بسبب عدم إلمامهم بالطرائق والتصميمات الهندسية الألمانية الأصلية، لكن الجانب الإيراني رفض هذا الاقتراح.

وواصلت الحكومة الإيرانية، بالتوازي مع استئناف البناء في بوشهر، جوانب أخرى من البرنامج النووي؛ فقد بدأت العمل في برامج تجريبية لتخصيب اليورانيوم على الرغم من أن عدد أجهزة الطرد المركزي قيد التشغيل ظلّت قليلةً جداً خلال العقد الأول من الألفية الثانية. ولأن مفاعل بوشهر يحتاج إلى تغذية في نهاية المطاف بمقدار ٣٠ طناً من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٣,٥٪ سنوياً على أقلّ تقدير، وفي البداية على الأقلّ، كان لزاماً القيام بخطط لبناء محطة نطنز لتخصيب اليورانيوم خارج أصفهان، التي كانت هي نفسها موقعاً لإنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب.

❖❖❖

عام ٢٠٠٣م: ظهور الأزمات

وُضع البرنامج النووي الإيراني المتنامي في مهبّ الريح عام ٢٠٠٣م عندما كشفت جماعة معارضة في المنفى، تستند على الأرجح إلى معلومات استخباراتية قدّمتها لها أجهزة استخبارات من دول معارضة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثل إسرائيل، عن وجود مشروع نطنز قبل كشف حكومة طهران عنه بشكل رسمي. وألقى روحاني اللوم في تلك الأزمة الدبلوماسية على منظمة الطاقة الذرية الإيرانية القليلة الدراية والمعرفة، التي اتّخذت عدة قرارات خاطئة، ورشّحت في ذلك الوقت مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (IAEA) في فيينا، وكانت تشرف عليه. ووفقاً لروحاني، فإن عدم فهم إجراءات منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أصول الكشف عن محطات جديدة أدّى إلى كشف أطراف خارجية مشروع إيران في نطنز.

أصبحت قضية تخصيب اليورانيوم عاملاً جوهرياً من عوامل الخلاف بين إيران والغرب منذ ربيع عام ٢٠٠٣م؛ بسبب احتلال المواجهة الدبلوماسية المستمرة -من جهةٍ- الصدارة أكثر من عقد من الزمان على أساس إصرار إيران على حقّها في تخصيب اليورانيوم محلياً بنسب مئوية لا ترتقي إلى الاستخدام العسكري (تصل إلى ١٩,٥٪)، وبسبب الضغوط الغربية على إيران لوقف تخصيب اليورانيوم تماماً من جهة أخرى. ويمكن تلخيص الموقف الإيراني من خلال الاتجاه السياسي الأيديولوجي الذي اتّخذته قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في التسعينيات مع بداية استئناف البرنامج النووي، الذي رحّبت به القيادة الإيرانية من رأسها آية الله خامنئي إلى من دونه، بوصفها خطوةً نحو الاعتماد على الذات من الناحية العلمية والعملية، ووسيلة للرقيّ والتقدّم. وقد تحوّل خامنئي سريعاً إلى اتّخاذ موقف متعنّت حيال تخصيب اليورانيوم أيضاً؛ بسبب المخاوف من الاعتماد على أطراف خارجية للحصول على إمدادات هذا النوع من الوقود الخام المصيري والحساس، التي كانت تحول دون تأمينها منذ عام ١٩٧٩م الخسائر المالية وعدم الكفاءة. ومع ذلك، أصدرت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر عام ٢٠٠٣م قراراً شديد اللهجة اتّهم إيران بـ(خرق لوائح الوكالة الملزمة)، ومخالفة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT بشكل غير مباشر، التي جدّدت إيران عضويتها فيها بعد وضعها ٢٥ عاماً (تحت المراقبة) مرحلةً أوليةً؛ لتصبح على أساس دائم في منتصف التسعينيات. لذلك، ووفقاً لقوانين الوكالة الدولية، فإن الوكالة على وشك رفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي ضد إيران، مع التلويح بفرض عقوبات محتملة.

وهكذا، تحوّل برنامج إيران النووي بحلول نهاية عام ٢٠٠٣م من مشروع تنموي ريادي إلى عامل أساسي لمواجهة سياسية مفاجئة بين إيران والغرب، اللذين شهدت علاقاتهما الثنائية نوعاً من الاستقرار والنجاح النسبي في ظلّ رئاسة خاتمي. وفي وضع متشابك ومربك، أصبح البرنامج النووي الإيراني قضيةً تتقاطع مع مسؤوليات عدة أجهزة داخل الدولة؛ منها: المجلس الأعلى للأمن القومي، ووزارة الخارجية، والمنظمة الوطنية للطاقة الذرية؛ لذلك أصبح هذا البرنامج يتطلب نهجاً جديداً وطريقة تفكير أخرى على المستوى التنظيمي، وأصبح المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في نهاية المطاف مركز التنسيق، ومحور الجهد الدبلوماسي الإيراني الجديد، الذي ضمّ خبراء من عدة جهات حكومية في محاولة لتجنّب مزيد من العقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد تمّ الوصول إلى أبعد مرحلة في المفاوضات في ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٣م، عندما أسفرت زيارة وفد غير مسبوق من وزراء خارجية كلّ من: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، إلى طهران عن اتفاق طهران. وتقدّم مذكرات روحاني لمحةً مفيدةً عن رضوخ إيران، وكيف أنها أذعنت في النهاية للاتفاق. وبحلول منتصف النهار في يوم من أيام المفاوضات النووية، أدّى إصرار الغرب على موافقة إيران التامة، وتصديقها على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي، الذي يعطي الغرب حق القيام بعمليات تفتيش مفاجئة وشاملة للمنشآت النووية الإيرانية، إلى حالة من الجمود. وخلال الاستراحة، التي امتدت عشرين دقيقة، اتّصل روحاني بمكتب المرشد الأعلى، وطلب من الزعيم نفسه أن يبدي رأيه حيال إجراءات سير الاجتماع، وخطة روحاني للموافقة على تعليق محدود لعناصر تخصيب اليورانيوم في البرنامج النووي الإيراني. ويزعم روحاني أن طلبه هذا كان بدافع من قلقه الشديد من انهيار المحادثات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ردّ فعل عدواني من الغرب، خصوصاً في ظلّ غطرسة إدارة بوش وقتها بعد نصرها الأوّلي في العراق، وخوفه من قصف المنشآت النووية الإيرانية. ولم يتلقَّ روحاني أيّ رد؛ ففسّر ذلك بأنه بمنزلة القبول، وشرع من جانبه في إجراءات التسوية الخاصة باتفاق طهران، واتفاق باريس لاحقاً، وكلاهما لم يكن يتمتّع -على أيّ حال- بدعم آية الله خامنئي بشكل قاطع وواضح لا لبس فيه، بل كان يرتكز على (تعليق إيران الاختياري) أنشطة تخصيب اليورانيوم، الذي كان في مراحله البدائية في ذلك الحين، من دون التزام صارم وقفاً دائماً لتلك الأنشطة. وقد مكّنت تلك الظروف إيران من تخليص نفسها سريعاً من اتخاذ تدابير أخرى، واستئناف تخصيب اليورانيوم بحلول صيف عام ٢٠٠٥م.

كانت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦م بمنزلة الإعلان عن بداية مرحلة عزلة دبلوماسية لإيران استمرت سبع سنوات من دون تحقيق انفراج مقارنةً بما حدث بعد اتفاقي طهران وباريس عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م. وقد أدارت القيادة الإيرانية ظهرها للغرب بالفعل، واتخذت موقفاً يذكّرنا بموقفها في المدة التي شهدت أوج اشتعال الحرب بينها وبين العراق؛ إذ كانت ترى أنها هي التي على حقّ من دون شكّ، وأنها على ثقة من سمو موقفها الأخلاقي الرفيع؛ فتجاهلت مجرد النظر في التبعات والتكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة من جرّاء مضيّها قدماً في برنامجها النووي. واستناداً إلى الفتوى الصادرة عن آية الله خامنئي بخصوص تحريم إنتاج الأسلحة النووية، والاستشهاد بها مراراً، فإن إدارة أحمدي نجاد الرئاسية، والمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، كانا يرفضان العزلة الدولية المتزايدة، وصنعا بالفعل أجواء وترتيبات مناسبة تمكّن روحاني من الدخول في المفاوضات، منها طرح برنامج مطوّر وشامل لتخصيب اليورانيوم من شأنه أن يمكّن إيران من التفاوض حول جوانبه النوعية والكيفية؛ مثل: مستوى التخصيب، وعدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة ونوعها، التي من شأنها أن تضمن بقاء البرنامج واستمراره.

❖❖❖

الحملة الرئاسية النووية

أصبح الاقتصاد الإيراني بحلول ربيع عام ٢٠١٣م يعاني عزلةً دوليةً لم يسبق لها مثيل، وهزات ارتدادية كبيرة، من جرّاء استبعاد إيران بشكل تدريجي من الهيئات الدولية الكبرى؛ مثل شبكة SWIFT المصرفية (رابطة الشبكة المالية العالمية بين البنوك)، وهو ما أدى -ضمن أمور أخرى- إلى انهيار متكرّر لقيمة العملة المحلية في سوق الصرف المفتوح، وأدى ذلك إلى دخول القضية النووية مرحلةً جديدةً، وهي كونها القضية المحورية، وربما القضية الوحيدة الأكثر أهميةً في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. وعلى الرغم من المزاعم الدائرة عن وجود اختلاس لأموال الدولة، وفساد وكسب غير مشروع، ومشكلات اقتصادية متنوّعة، سيطرت على أجواء حملتي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩م، فضلاً عن تعهدات خاتمي بشأن إيجاد مجتمع أكثر انفتاحاً، وإيجاد نظام سياسي جديد، وهي التعهدات التي احتلت الصدارة في الساحة الإيرانية عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١م، إلا أن البرنامج النووي الإيراني أصبح العنصر الأساسي في حملة عام ٢٠١٣م؛ فللمرة الأولى على الإطلاق يتنافس على منصب الرئاسة وجهاً لوجه بشكل مباشر كلّ من: سعيد جليلي الرئيس الحالي للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وروحاني رئيس المجلس السابق، والقيادي السياسي الأكثر تأثيراً في ميدان السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال عقود علي أكبر ولايتي.

جذبت القضية النووية أنظار الجمهور واهتمامه بشكل بارز عندما دشّن روحاني، الذي كسر حاجز العزلة السياسية المتواصلة على مدى ثماني سنوات، حملةً تحمل شعارات ذكّر بها الجمهور، وكذلك النخبة السياسية، بأن الآمال العريضة المعقودة على الظفر بـ(أجهزة الطرد المركزي)، وهي بلا شك مكسب عظيم، يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع جهود تعزيز الاقتصاد الوطني والصناعة أيضاً. وتعهّد روحاني بأن يكون الشخصية التي يمكنها أخيراً أن تحقّق الحلّ الأمثل بشأن الأزمة النووية المزمنة. وكانت تلك التصريحات تتناقض مع ما أدلى به جليلي، الذي دافع عن سجلّه، وتصادم مع روحاني على عدة جبهات، ليس أقلّها خلافه مع روحاني حول تفسيرات مذكرات محمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي حبست أنفاس المشاهدين أمام شاشات التلفاز. لكن مذكرات روحاني التي عبّر فيها عن قدراته على إبرام الصفقات مع الغرب، وإن كانت وقتية، وجدت صدى لدى الرأي العام، وكانت عاملاً رئيساً في فوزه غير المتوقع بفارق طفيف في الجولة الأولى. ومما ساعد على نجاح روحاني بصورة حاسمة حالة التعب والسأم العامة من آثار العقوبات، التي أصبحت مظلةً واسعةً لسلسلة عريضة من المشكلات الاقتصادية؛ من نقص الأدوية الأساسية، إلى تدهور العملة المحلية بشكل ملحوظ، إلى التضخم، التي أنحى عليها باللائمة في تردّي الأوضاع. وعلى الرغم من المبالغة في بعض الأحيان في التركيز في العقوبات، بوصفها السبب الجذري لجميع المشكلات الاقتصادية، إلا أن تأكيدها خدم تلك الشخصيات؛ حتى أصبح ينظر إليها على أنها قادرة على كسر قبضة العقوبات التي تخنق الاقتصاد الإيراني، وتضيّق على المجتمع الإيراني، ويمكنها الحصول على الموافقة على مقترحاتها وقبولها سريعاً، سواء على المستوى المجتمعي أم على صعيد النخبة السياسية.

❖❖❖

جولة مفاوضات (٢٠١٣- ٢٠١٥م) ليست إحياءً لجولة عام ٢٠٠٣م

واصل روحاني منذ تولّيه منصبه إستراتيجيته لجعل البرنامج النووي محور أنشطة إدارته. وبعد تكليفه أحد معاونيه بالملف النووي، الذي كان يتمتّع بكامل الثقة لديه في مفاوضات (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، وهو جواد ظريف وزير الخارجية، استخدم روحاني رويداً رويداً سلطته وحقّه الحصري، الذي اعتمده سلفاه: خاتمي، وأحمدي نجاد، في نقل الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية.

ويظلّ روحاني، على الرغم من مواقفه المختلفة بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، متمسكاً بالمبادئ الرئيسة للبرنامج النووي الإيراني؛ فقد نجح في الإبقاء على دعم خامنئي طوال الجولات التي تلت المفاوضات، وعلى إصراره بحزم على الوقوف في وجه أيّ انتكاسة أو عودة إلى (التعليق الطوعي) لأيّ عنصر من عناصر البرنامج النووي الإيراني، أو حتى إغلاق المنشآت التي أضيفت تدريجياً إلى البرنامج إبّان رئاسة أحمدي نجاد؛ إذ سعى إلى تهدئة الجانب الغربي في أثناء المفاوضات بإعادة تجهيز المنشآت وتعديلها، وتعديل نسب التخصيب المئوية، وتدارك المسائل المتعلقة بالعناصر المثيرة للجدل، مثل إنتاج البلوتونيوم في مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل. وكان روحاني مدفوعاً في أثناء جولة مفاوضات (٢٠١٣- ٢٠١٥م) بأفكار كان قد أفصح عنها في مناسبات سابقة، مثل كلمته أمام أعضاء مجلس الثورة الثقافي في نوفمبر عام ٢٠٠٤م، عندما اعترف بأن معظم العوامل التي كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد اختارتها في البرنامج النووي الوليد آنذاك، بما في ذلك مستوى بداية تخصيب اليورانيوم، عوامل (سياسية) يمكن تداركها وتعديلها حسب الضرورة.

ولأن إيران دخلت في جولة المفاوضات، التي بدأت على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ٢٠١٣م في نيويورك بلقاء تاريخي أول ومباشر بين ظريف ونظيره الأمريكي جون كيري، فقد أصبحت إيران في موقف انطلاق مختلف تماماً عما كانت عليه في مفاوضات (٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)؛ فبينما كان برنامج إيران النووي وقدرتها على تخصيب اليورانيوم قبل عقد من الزمان لا يعدو كونه مسألة قابلة للطرح والنقاش، بل لمنع هذا البرنامج من وجهة نظر الغرب، فقد تمّ لقاء ظريف الأول مع كيري في عام ٢٠١٣م وإيران في وضع تمتلك معه القدرة على تخصيب اليورانيوم محلياً، وأصبح هذا الأمر واقعاً منذ ربيع عام ٢٠٠٦م عندما كشف أحمدي نجاد عن أسطوانات اليورانيوم المخصّب الأولى المنتجة محلياً في احتفال خاص في مدينة مشهد، وهو ما أحدث ضجة إعلامية حينها. وكما أشار ظريف في أواخر إبريل عام ٢٠١٥م، خلال مقابلة تلفازية أجريت معه في نيويورك، فإن إيران قد امتلكت وتراكمت لديها في العقد الماضي مواد نووية كافية لبناء (ثماني قنابل نووية)، لكنها اختارت العدول عن تصنيعها.

وبدلاً من السعي إلى ضمان إمكان وجود برنامج تخصيب محلي أصبحت إيران في وضع يمكّنها من التخلّي عن جزء من تخصيب اليورانيوم المحلي، مع ضمان الحد الأدنى من التشغيل المتواصل، الذي من شأنه أن يحمي التضحيات البشرية والسياسية والاقتصادية التي قُدِّمت في العقد السابق ويدافع عنها، وأن يقدّم إلى المرشد الأعلى مسوِّغاً أخلاقياً للمسار الذي تمّ اتخاذه بعد عام ٢٠٠٥م. وكان اتفاق جنيف، الذي عُقد في نوفمبر عام ٢٠١٣م، بمنزلة البشير لإيران؛ لأنه أسفر عن قبول الجانب الغربي -للمرة الأولى- مبدأ تخصيب إيران اليورانيوم محلياً. وعلى الرغم من اختلاف تفسير جون كيري -وزير الخارجية الأمريكي- هذا المبدأ إلا أن هذا المسار ساد داخل الحكومة الإيرانية، وأصبح الورقة التي يمكن أن تعمل على تهدئة شكوك المحافظين وخامنئي نفسه.

إضافةً إلى الوضع المختلف بشكل ملحوظ فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم في جولتي المفاوضات، التي امتدت الأولى منها في المدة

(٢٠٠٣- ٢٠٠٥م)، والثانية في المدة (٢٠١٣- ٢٠١٥م)، هناك مؤشر آخر للتفريق بين الجولتين يتعلّق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتقلت من كونها عاملاً خارجياً مشاركاً إلى طرف مشارك بشكل كامل في هذه العملية، وعلى استعداد لتعليق القطيعة مع إيران من أجل التوصل إلى نتيجة نهائية لهذا الملف؛ لذلك حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية لروحاني أحد أكثر احتياجاته إلحاحاً، وهو إنجاز صفقة لا يمكن رفضها من أيّ من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، بوصفها صفقة (خاصة)، كما كان الحال بالنسبة إلى اتفاق طهران عام ٢٠١٠م بين تركيا وإيران والبرازيل لشحن ١٢٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب من إيران إلى تركيا، في مقابل توفير عُشر هذه الكمية على هيئة يورانيوم مناسب لتغذية مفاعل طهران الطبي. تلك الصفقة التي تمثّل المرة الأولى التي تتخلّى فيها إيران عن السيطرة على مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب، لكنها أخفقت على الفور تقريباً في جذب أيّ من دول الـ(٥+١)، بل أصبحت بالفعل أحد عوامل تعميق الأزمة بين إيران والغرب.

❖❖❖

اتفاق لوزان: هل من نهاية في الأفق؟

يأتي اتفاق لوزان الأوّلي، الذي تحقّق مؤخراً في شهر مارس، نتيجةً مباشرةً لعمليات دبلوماسية امتدت على مدى عقود طويلة. ومع أن التفاصيل لم تُعلن على الملأ بعدُ، وعلى الرغم من نفي إيران بشدة دقة ما ورد في (وثيقة الوقائع) الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الثاني من شهر إبريل عام ٢٠١٥م، مع وعدها بنشر وثيقتها الخاصة، إلا أنه يبدو أن إيران سعت إلى توحيد جهودها وتكثيفها لتأكيد حقها الأساسي الذي تحارب من أجله بكلّ ما أوتيت من قوة، والذي توّجته -وفقاً لوثيقة الولايات المتحدة الأمريكية- بحصولها على نسبة تخصيب بلغت ٣,٦٧٪، وهو مستوى يشمل أغلب أغراض النشاط النووي المدني المخطّط له على مدى العقود المقبلة، وليس جميعه، مع تقديمها تنازلات تتعلّق بنطاق عمليات التفتيش التي ستقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشكلها، وطرائقها، والتي ستكون مفاجئةً وشاملةً بشكل مستمر. لكن الجانب الآخر من الاتفاقات يُلقي بظلاله على مسألة الحصول على القبول الغربي الدائم لعمليات التخصيب المحلي، أو تعليق العقوبات، وهي تطورات تحمل في حقيقة الأمر عبئاً نفسياً ثقيلاً في مجتمع تعصف به آثار العقوبات، الحقيقي منها والمتصوّر.

❖❖❖

وجهات النظر في الأوساط السياسية الإيرانية: من الدعم إلى الرفض

انقسم المسرح السياسي الإيراني منذ بدء الجولة الجديدة من المفاوضات عام ٢٠١٣م إلى معسكر مؤيد لمفاوضات روحاني، وآخر منتقد لها. ومع أن وسائل الإعلام الدولية عادةً ما تصف هذين المعسكرين بـ: المعتدلين الإصلاحيين، والصقور المحافظين، إلا أن هناك تمازجاً كبيراً في صفوف القيادات المتعصبة؛ فبينما تدعم معظم الجماعات الإصلاحية الرئيس؛ إذ أعلنت موافقتها على إعلان لوزان، انقسم المحافظون، مع شريحة رئيسة من معسكر اليمين، إلى مجموعة تكتّلت حول علي لاريجاني المتحدث باسم المجلس بعد أن أيّد ضمنياً الصفقة، ومجموعة عناصر دون المراتب العليا في الحرس الثوري الإيراني انتقدت الصفقة، لكن كبار الضباط، بما في ذلك القائد العام محمد علي جعفري، أيّدوا الاتفاق، وألقوا بثقلهم وراء روحاني، ويعدّ هذا العامل من العوامل التي تدحض النظرة السائدة على نطاق واسع حيال الحرس الثوري بوصفه القوة التي حقّقت أرباحاً ضخمة من العقوبات، وثروة كبيرة متراكمة نتيجة قدرته على الالتفاف خلف قنوات الاستيراد العادية، والانخراط في التجارة الدولية المباشرة الخاصة به خلال سنوات العقوبات عبر طرائقه وموارده الخاصة بعيداً من متناول فئات التجار.

لقد بنى مؤيّدو الرئيس دعمهم على دفاعه الناجح عن برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم محلياً، وعلى الدعم الذي حصل عليه من خامنئي منذ عام ٢٠١٣م، وعلى سجله الحافل بصفته أحد الموالين المخلصين للجمهورية الإسلامية الإيرانية الفاعلين بثبات؛ إذ لم (تتلطّخ) سمعته بسبب مخالطته قادة الحركة الخضراء. أما منتقدوه، فقد اتّخذوا منه موقفاً مناهضاً في المقام الأول؛ كموقف المحافظين التقليديين الأكثر تشدداً، الذي يستند إلى يقين متأصّل لديهم بالطبيعة (الغادرة) للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، اللتين لا تستطيعان -من وجهة نظرهم- إبرام صفقة من شأنها أن تعبّر عن احترام المطالب الإيرانية، ولا ترغبان في ذلك. وكان رئيسهم الصوري هو حسين شريعتمداري؛ مدير تحرير صحيفة (كيهان)، الذي عارض بشدة إبرام الصفقة. ووجدت هذه المجموعة أيضاً وسائل إعلام أخرى، منها: (رمز العبور)، وهي صحيفة شهرية تديرها مجموعة من رجال الدين، ويعتقد أنها مقربة من آية الله مصباح يزدي المثير للجدل، وكذلك (وكالة أنباء فارس)، المرتبطة بأجنحة في قيادة الحرس الثوري، التي كتبت عن هذه الصفقة بوصفها وسيلةً تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها التأثير في سياسة الإيرانية الداخلية مرةً أخرى.

ومع أن معارضي التسوية النووية محدودو العدد، ولا يسيطرون على أيّ هيئة حكومية كبرى، إلا أنهم يحتفظون بقدر من النشاط والزخم إلى أن يبتّ خامنئي في الأمر، ويعطي موافقته الواضحة على الاتفاق النهائي، المماثلة تلك التي قدّمها الخميني بقبول القرار رقم (٥٩٨)، الذي أصبح واجب النفاذ بعد وفاته. وقد أفصح خامنئي، بعد مراقبته ردّ فعل المسرح السياسي والعسكري الذي كان متفائلاً بشكل واضح، وكان يتبادل التهاني على إنجازات الفريق النووي في لوزان على مدى أكثر من أسبوع في أعقاب إعلان لوزان، عن أول ردّ فعل علني رسمي له بدا جيداً ومنسجماً مع طبيعة شخصيته، وذكر أنه لم يشاطر جزءاً كبيراً من المجتمع الإيراني فرحته؛ لأنه -كما أوضح في معرض تسويغه موقفه الذي يراوح بين (لا مع إعلان لوزان، ولا ضده)- لم يتم توقيع اتفاق حقيقي بعدُ، وأن أيّ احتفال في هذا السياق يعدّ (سابقاً لأوانه). ومع أن خامنئي صبّ الماء البارد، وأطفأ حرارة النشوة العارمة التي غمرت عدداً من حلفائه المقرّبين؛ مثل: جعفري، وحسن فيروزآبادي رئيس أركان القوات المسلحة، إلا أنه كشّر عن ناب سلوكه القديم: الحياد، واتّخاذ الموقف وضده في الوقت ذاته، وهو ما يجعله في موقف المتحكّم في المصادقة على الصفقة أو التراجع عنها بعد أن أصبحت خطوطها النهائية واضحة. وبذلك، فإن المرشد الأعلى يواصل إستراتيجيته المفضلة لتسليح نفسه، وإعطائها مساحةً كافيةً للمناورة لمواجهة أيّ سيناريو محتمل في الأشهر المقبلة.

الخاتمة: خط النهاية يلوح

يبدو أن فرص التوصل إلى تسوية دائمة عدة سنوات بشأن الملف النووي الإيراني أصبحت -إلى وقت إعداد هذا التقرير- مواتيةً بشكل أكبر من أيّ وقت مضى؛ فعلى مدى أكثر من شهر بعد اتفاق لوزان لم يكتسب منتقدو هذا الاتفاق وخصومه على أعلى مستويات قيادة الدولة زخماً كافياً بعدُ للقيام بردّ فعل ضده؛ فقد شهد الاتفاق النووي اصطفافاً استثنائياً بين الفصائل، ودعماً كبيراً في مواجهة المعارضة المصمّمة على رفض الصفقة، التي تقتصر على أقلية من الأصوات، وهي في النهاية محدودة مؤسسياً وعددياً.

لقد مكّن دعم خامنئي المتحفّظ والحذر إدارة روحاني من المضيّ قدماً في المحادثات، وتبيان القول الفصل في تلك الصفقة. وعند الوصول إلى نتيجة إيجابية قبل الموعد النهائي في يونيو فإن الاتفاق سيكون لحظةً فاصلةً في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسيبشّر قبول قرار الأمم المتحدة رقم (٥٩٨) ببداية عهد من الاستقرار السياسي، وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في إيران، وانضمامها ولو متأخرةً إلى ركب المجتمع الاقتصادي العالمي، وتوسيع مجالاتها التجارية التي تشهد أوضاعاً حرجةً جداً في ظلّ العقوبات الاقتصادية؛ كازدهار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وستتولّد لدى الطبقات الشابة في المجتمع نزعة من الولاء والاحترام والتقدير تجاه كبار السن والشيوخ من النخبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ لذلك فإن الأساس المنطقي الذي دفع قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التحرك نحو اتفاق نووي لا يختلف كثيراً عن تلك الدوافع التي أدّت إلى وقف الصراع بين إيران والعراق، وهي الأهمية القصوى لنظام الدولة، وأولوية الحفاظ عليه، وأهمية إعادة بناء الاقتصاد التي تفوق الأهداف الأيديولوجية لمواصلة الحرب مهما كانت جليلةً وعظيمةً؛ مثل: (تحرير) النجف وكربلاء، أو الإطاحة بصدام حسين. لكن الفارق الجوهري، الذي يستحق الوقوف عنده وتأكيده، هو النجاح الإيراني الكبير في الإبقاء على الهيكل الأساسي الذي يحتوي على دورة الوقود النووي الكاملة بعد دخول الاتفاق حيّز النفاذ، التي تشتمل على تفاصيل ستبرز لاحقاً بوصفها انتصاراً معنوياً حاسماً لنظام الدولة الذي لا يزال يشعر بقوة بالحاجة إلى تحقيق إنجاز تكنولوجي.

ومع ذلك، تظلّ هناك بعض العقبات التي تعترض طريق الوصول إلى اتفاق كامل، منها تأخّر إيران المستمر في الإفراج عن النسخة الإيرانية من وثيقة الحقائق، وهو ما يوحي بأن إيران لم تتوصل بعدُ إلى التدابير المناسبة لهذه القضية الملحة، والجدول الزمني الذي سيتم من خلاله إزالة العقوبات. وقد قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية إشارات تتعلّق بجدولة رفع العقوبات، بينما تصرّ إيران دائماً على إلغائها على الفور شرطاً ضرورياً مسبقاً لإبرام الصفقة. كما أنه من المهم بقاء إيران على علاقة متوازنة مع وكالة الطاقة الذرية، تلك العلاقة التي كانت مشحونةً بالتوتر، وسوء الفهم، والتخمينات المستمرة منذ نهاية مدة محمد

البرادعي مديراً للوكالة، الذي كانت تتّسم نظرته إلى الطموحات الإيرانية باللين، وبداية مدة خلفه يوكيا أمانو، الذي يبدو أنه اتّخذ منذ البداية موقفاً أكثر تشدداً بشأن التجاوزات الإيرانية المزعومة لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

لنترك هذه المشادات والمجادلات الفنية جانباً؛ إذ لا يزال يتعيّن علينا أن نرى إلى أيّ مدى يمكن لخامنئي وكبار الشخصيات السياسية الأخرى التغلب على الميل الطبيعي لديهم إلى الشك والريبة في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم اتفاق دائم ومتين وتعزيزه. وسيكون العامان المقبلان حاسمين في هذا الصدد، عندما تتغيّر الإدارة في الحكومتين: الإيرانية، والأمريكية، حسبما هو متوقّع. وستظهر هذه المدة إذا كان هذا التقارب الملحوظ مؤخراً بين طهران وواشنطن قد جاء -في المقام الأول- بسبب الكيمياء الشخصية الفريدة بين جون كيري وجواد ظريف، أو أن جدار الجليد السميك في الدبلوماسية بين البلدين بدأ يذوب بطريقة لا تتأثّر بتغيير الإدارة في البيت الأبيض، ومعارضة الكونجرس، أو عودة ظهور حكومة أكثر يمينية في طهران. أما على المستوى الإقليمي، فإن معظم الدول المهمة في الشرق الأوسط ممتعضة من تلك الصفقة؛ فهي تخوض صراعات غير مباشرة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً في سوريا، ولبنان، واليمن، وهو ما ينذر -بصورة سلبية- بعدم القدرة على إزالة المخاوف الكامنة بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي يتم بناؤه منذ عام ٢٠٠٥م. وقد تمكّنت إيران أيضاً بنجاح من عزل القضية النووية عن المسائل الملحة الأخرى التي تؤثّر في علاقتها بالغرب؛ مثل: دعمها الثابت نظام بشار الأسد في سوريا، أو دعمها الحوثيين في اليمن، والمضيّ في تلك الإستراتيجيات بشكل مستقلّ من دون المساس بالمصالح الكبرى التي ستتحقّق لها بعد إبرام الاتفاق النهائي، خصوصاً الجانب الاقتصادي. ومع ذلك، ينبغي عدم التقليل من تلك الأمور، على الأقلّ على مستوى القرار الذي اتّخذته القيادة الإيرانية، الذي دشّن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأدخلها في حقبة جديدة تماماً من خلال التوقيع التاريخي الذي تمّ في عهد خامنئي؛ أي: تطوير برنامج نووي يمكن أن يصمد أمام وابل من الشدائد التي قد تواجه إيران، على الرغم من الأسلحة النووية التي تمتلكها إسرائيل، وهي أول دولة يُعلن امتلاكها تلك الأسلحة، والاعتراف بها دولياً -ولو على مضض- قوةً نوويةً في الشرق الأوسط.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com